يبلغ ما ادركه من القيام قدر فاتحة متوسطة وهل ضابط المسبوق ومراده ذلك فهو الموافق قوله ومن ثم اجزأ بفاجل صحة الحديث بادرك الركعة بالركوع لم يسن الخروج من خلاف من منع ذلك لان من شروطها الخلاف فان لا تخالف سنة صحيحة وايضا من شروطها لا يوقع في خلاف اخر وهنا لو راعا لزم منه مخالفة مذهب الشافعي لزيادة تركوعا في الصلاة وهو مبطل لها وايضا من شروطها لا يضعف مدركه جدا وصرح في الامداد بضعف مدركه هنا ثم قال وقضية كلام جمع متاخرين انه قوي وانه ينبغي الخروج منه زاد في الايعاب وعليه فينبغي لمن ادرك الامام راكعا ان يؤخر احرامه الى ان يعتدل ثم قال ولا فرق في ذلك بين الركعة الاخيرة وغيرها على الاوجه لان رعاية الخروج من البطلان اولى من رعاية تحصيل جماعة متفق عليه كما لو ضاق الوقت او كان في ثانية الجمعة احرم وركع معه اي وجوبا الخ قوله وهو محدث خلافا لما اذا اطرد الامام في اعتداله فيندب له الركعة كما في المغني والنهاية بل في شرح الارشاد والعباب انه اذا اطرد الامام بعد ادراك الحاله معه المعلوم بكونه مدركا للركعة ورجح في الايعاب الصحة فيما اذا اقتدى فلما قام الامام الى الثالثة نوى مفارقته واقتدى براكع فتسقط عنه الفاتحة قوله بلوغ الرحبة ركبتيه اي وهو معتدل الخلقة قوله قبل الركوع اي من القيام والقراءة قوله لا يتعين هذا لمنقول المذهب وقال سم في هوامش التحفة لقلا عن بعضهم انه يكفي الاعتقاد الجازم وعبارة القليوبي في حواشي المحلي ومثل ليقين ظن لا تردد معه كما هو ظاهر

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)